

## مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

فلو أقر راهن بعد لزومه أي الرهن بالإقباض بوطء أمة رهن قبله أي اللزوم أو قال راهن إنه أي الراهن جنى أو أقر أنه غصبه قبل إقراره على نفسه لأنه لا عذر لمن أقر ولا يقبل إقراره على مرتتهن أنكره لأنه يدعي صحة الرهن والأصل في العقود الصحة فإن نكل الراهن عن إقراره بالوطء أو الجناية أو الغصب قضي عليه بالنكول ولراهن غرس ما أي أرض مرهونة على دين مؤجل لأن تعطيل منفعتها إلى حلول الدين تضييع للمال وقد نهى عنه بخلاف الحال لأنه يجبر على فك الرهن بالوفاء أو بيعه فلا يعطل نفعها ويكون الغرس معها لأنه من نمائها سواء نبت بنفسه أو بفعل الراهن كما في الكافي وكذا لراهن انتفاع برهن بإذن مرتتهن من استخدام وسكنى وركوب ونحو ذلك ویتجه و كذا له انتفاع بأرض مرهونة بزرع لأن مدته لا تطول و یتجه أنه أي الراهن لو زرعها بدونه أي بدون إذن المرتتهن يلزمه أي الراهن الأجرة أي أجرة مثل الأرض المرهونة تكون رهنا معها تغليظا عليه وهو متجه و للراهن وطاء أمة مرهونة بشرط وطئها أو إذن مرتتهن فيه لأن المنع لحقه وقد أسقطه بإذنه فيه فإن لم يكن إذن ولا شرط حرم ذلك فإن فعل فلا حد عليه ولا مهر لأنها ملكه